وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أيضا توجيه دعوة إلى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أيضا ، بناءً على طلب ممثلي بوركينا فاصو وزمبابوي ومصر [٨] ، توجيه دعوة إلى السيد مفانافوثي ج . ماكاتيني و إلى السيد أحمد غورا إبراهيم ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

وفي الجلسة ٢٥٤٩ ، المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، قرر المجلس دعوة ممثلي بنن وترينيداد وتوباغو والجمهورية العربية السورية وكوبا ومنغوليا ويوغوسلافيا إلى الاشتراك في مناقشة المسألة ، دون أن يكون لهم حق التصويت .

وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أيضاً توجيه دعوة إلى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

وفي الجلسة ٢٥٥٠ ، المعقودة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، قرر المجلس دعوة ممثلي اندونيسيا وسري لانكا وقطر والكونغو والكويت إلى الاشتراك في مناقشة المسألة ، دون أن يكون لهم حق التصويت .

وفي الجلسة ٢٥٥١ ، المعقودة في ١٧ آب/أغسطس ، قرر المجلس دعوة ممثلي أفغانستان وتوغو وغيانا وكينيا إلى الاشتراك في مناقشة المسألة ، دون أن يكون لهم حق التصويت .

وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أيضاً ، بناءً على طلب من ممثلي بوركينا فاصو وزمبابوي ومصر [٩] ، توجيه دعوة إلى السيد ليزاوانا مخندا ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

القرار ٥٥٤ (١٩٨٤)

المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراره ٤٧٣ (١٩٨٠) ، وقرار الجمعية العامة ١١/٣٨ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، التي تطالب السلطات في جنوب افريقيا بالتخلي عن الفصل العنصري ، وإنهاء قهر الأغلبية السوداء وقمعها والسعي إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم يتفق ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان ،

واقتناعاً منه بأن ما يسمى "الدستور الجديد" الذي وافق عليه جمهور الناخبين في جنوب افريقيا ، وكله من البيض ، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ من شأنه أن يعمل على استمرار عملية تجريد الأغلبية الافريقية الأصلية من حق المواطنة وحرمانها من جميع الحقوق الأساسية ، وأن يزيد من ترسيخ الفصل العنصري ، وأن يحوّل جنوب افريقيا إلى بلد "للبيض فقط" ،

وإذ يدرك أن إدراج ما يسمى بالسكان "الملوّنين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي ضمن "الدستور الجديد" إنما يهدف إلى تفتيت وحدة شعب جنوب افريقيا المقهور و إثارة الصراع الداخلي ،

وإذ يلاحظ بقلق شديد أن من أهداف مايسمى "دستور" النظام العنصري جعل السكان "الملوّنين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي في جنوب افريقيا مؤهلين للتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصري لتحقيق مزيد من القمع الداخلي وأعمال العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة ،

وإذ يرحب بالمقاومة المتحدة الواسعة النطاق لشعب جنوب افريقيا المقهور ضد هذه المناورات "الدستورية" ،

وإذ يؤكد مرة أخرى شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المقهور من أجل القضاء على الفصل العنصري و إقامة مجتمع يتمتع فيه شعب جنوب افريقيا بأسره ، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة ، بحقوق متساوية كاملة سياسية وغير سياسية و يشترك بحرية في تقرير مصيره ،

وإذ يقتنع اقتناعاً راسخاً بأن مايسمى "الانتخابات" التي سينظمها نظام بريتوريا في الشهر الحالي ، للسكان "الملونين" والسكان ذوي الأصل الآسيوي ، و بأن تنفيذ هذا "الدستور الجديد" لابد وأن يعملا على تفاقم التوتر في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأسره ،

١ — **يعلن** أن مايسمى " الدستور الجديد " يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن نتائج الاستفتاء الذي أجرى في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ لا صحة لها على الإطلاق ، وأن إنفاذ " الدستور الجديد " سيزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلاً السائدة في داخل جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ؛

٢ — **يرفض بقوة** مايسمى " الدستور الجديد " و " الانتخابات " التي ستنظّم في الشهر الحالي ، آب/أغسطس ١٩٨٤ للسكان " الملونين " والسكان ذوي الأصل الآسيوي ، فضلاً عن جميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري ، **ويعلن أنها جميعها باطلة بطلاناً مطلقاً ؛**

٣ — **يرفض كذلك** كل مايسمى " تسوية بالتفاوض " استناداً إلى الهياكل البانتوستانية أو مايسمى " الدستور الجديد " ؛

(٨) الوثيقتان S/16698 و S/16699 الواردتان في محضر الجلسة ٢٥٤٨ .
(٩) الوثيقة S/16704 الواردة في محضر الجلسة ٢٥٥١ .